

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلي أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢ - وما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دورهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون موجودة في كوسوفو. بما يتماشى مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت التوترات بين بريشتينا وبلغراد مستويات مقلقة، تجلت في الجدالات الحادة والالتزامات المحيطة بالأحداث والقضايا المتنازع عليها. وكما ذكر سابقاً، أدى اعتماد برلمان كوسوفو، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قانوناً جديداً بشأن مجمع تربتشا الصناعي إلى تأجيج التوترات بين الأطراف السياسية، وأثار احتجاجات قوية لدى كل من بلغراد والطائفة الصربية في كوسوفو. ونتيجة لذلك، علق الممثلون والمسؤولون من صرب كوسوفو مشاركتهم في المؤسسات الحاكمة.



٤ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، حضر رئيس وزراء كوسوفو عيسى مصطفى ومسؤولون حكوميون آخرون، من بينهم الوزير المسؤول عن قوة أمن كوسوفو، حقي ديمولي، حفل تدشين جسر بيستريتسا في بلدية زفيتسان/زفيتشان، بدعوة من قوة كوسوفو، التي نفذت مشروع تجديد الجسر. وقد أثار هذا الأمر على الفور رد فعل قويا من جانب نشطاء صرب كوسوفو المحليين، الذين أقاموا حاجزا على الطريق الرئيسية المؤدية إلى مكان الاحتفال. وتمكن مسؤولو كوسوفو من الوصول إلى عين المكان عبر طريق بديلة. ثم عمد ممثلو صرب كوسوفو إلى مقاطعة الاحتفال، وأصدر ثلاثة من الرؤساء الأربعة للبلديات الشمالية ذات الأغلبية الصربية بلاغا اتهموا فيه قوة كوسوفو بالتصرف دون الالتزام بالحياد السياسي الواجب، وأعلنوا تعليق التعاون الرسمي بين البلديات وقوة كوسوفو.

٥ - وفي إطار الأعمال المدنية لتحويل شارع الملك بيتر في شمال ميتروفيتسا إلى منطقة للمشاة، وهو موضوع مناقشات يسرها الاتحاد الأوروبي في بروكسل، تم بناء جدار تثبيت في الطرف الجنوبي من الشارع، قبالة الجسر مباشرة. وأدى هذا إلى صدور إدانة شديدة من بريشتينا، إذ احتدمت لهجة الخطاب الداعي إلى تدمير الجدار. ولم يحظ حل توفيقى تم التوصل إليه بوساطة من الاتحاد الأوروبي بين رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتسا لخفض علو الجدار بقبول بريشتينا. ومع ذلك، فقد بدأ العمل على خفض علو الجدار. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد برلمان كوسوفو قرارا غير ملزم يقضي بإزالة الجدار. ويشكل ذلك القرار بيانا سياسيا وليس قرارا تنفيذيا، إذ إنه لم يتضمن أي تعليمات بشأن الكيفية التي ينبغي أن يزال بها الجدار. وعلى الرغم من التوترات الواضحة على المستوى السياسي، لا يوجد توتر واضح داخل مجتمع شمال ميتروفيتسا.

٦ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتقلت السلطات الفرنسية زعيم حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو المعارض ورئيس الوزراء السابق، راموش هاراديناي، بناء على نشرة حمراء أصدرتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بطلب من صربيا بدعوى تورطه في جرائم حرب ارتكبت في كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأثار هذا الاعتقال ردود فعل غاضبة لدى كل من الزعماء السياسيين من ألبان كوسوفو وشرائح من الجمهور في كوسوفو. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، طلبت صربيا رسميا من فرنسا تسليم السيد هاراديناي. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أفرجت المحاكم الفرنسية مؤقتا عن السيد هاراديناي، لكنها احتفظت بجواز سفره ريثما يصدر قرار نهائي في هذا الأمر.

٧ - وعلى الصعيد الدولي، زاد استفحال التوتر بين بريشتينا وبلغراد عندما أنشأت صربيا خدمة نقل سككي جديدة تربط بلغراد بشمال ميتروفيتسا، بقطار طلي بشكل بارز بألوان

العلم الصربي وكتبت عليه عبارة "كوسوفو هي صربيا" مترجمة إلى عدة لغات. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، وقبل أول رحلة مقررة للقطار، وهي رحلة قيل إنها لم تنسق مع السلطات المركزية في كوسوفو، عمدت شرطة كوسوفو إلى نشر وحدات خاصة، ضمت ٦٠ ضابطاً و ١٧ مركبة مدرعة، لوقف القطار وتفتيشه عند عبوره الحدود الإدارية. وبناء على تعليمات من بلغراد، توقف القطار قبل عبور الحدود، ثم عاد إلى بلغراد. وتبادل السياسيون في كل من بلغراد وبريشتينا الاتهامات، إذ اتهم كل طرف الآخر بتعمد إثارة القلاقل وربما العنف. وأدت التلميحات والعبارات الشديدة اللهجة إلى تأجيج الرأي العام لدى كل من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو.

٨ - وداخل كوسوفو، حال توتر العلاقات بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة وفيما بين أطراف الائتلاف الحاكم دون إحراز تقدم على مستوى العديد من الأهداف الحكومية. فكان العمل التشريعي داخل برلمان كوسوفو بطيئاً أو متعثراً بشأن العديد من المسائل، بما فيها كثير من المسائل الاستراتيجية الملحة مثل التصديق على الاتفاق المتعلق بتعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. ونتيجة لذلك، ونظراً أيضاً لعدم كفاية التقدم المحرز بشأن الفساد والجريمة المنظمة، لم يكن بوسع الاتحاد الأوروبي المضي قدماً بملف كوسوفو لإدماجها في نظام السفر بدون تأشيرة في منطقة شنغن.

٩ - وأدت وفاة عضو في حزب فيتيفيندوسي ("حركة تقرير المصير") المعارض، يدعى أستريت ديهاري، بينما كان رهن الاحتجاز، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى إثارة توتر سياسي وأهلي. وكان السيد ديهاري محتجزاً رهن المحاكمة في بريزرين لمدة ٦٨ يوماً بتهمة الإرهاب في إطار الهجوم الذي شُن على مبنى برلمان كوسوفو باستخدام قنبلة صاروخية في ٤ آب/أغسطس. وادعت حركة تقرير المصير أن ديهاري قد قتل، ونظمت احتجاجات سلمية في بريشتينا وبريزرين، طالبت بإجراء تحقيق محايد وشفاف لتحديد أسباب الوفاة. وعقب ظهور نتائج التشريح، أعلن مكتب رئيس هيئة الادعاء العام للدولة أن الوفاة نتجت عن احتناق ميكانيكي تسبب فيه الهالك. غير أن الوكيل القانوني للأسرة طعن في صحة التشريح. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت مفتشية وزارة العدل أربعة مسؤولين في مركز احتجاج بريزرين بدعوى "إهمال إجرائي" فيما يتصل بوفاة السيد ديهاري. وفي تطور ذي صلة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم المدعي الخاص لائحة اتهامات بالإرهاب ضد أربعة من نشطاء حركة تقرير المصير بدعوى قيامهم بإطلاق قنبلة صاروخية على مبنى برلمان كوسوفو في ٤ آب/أغسطس.

١٠ - وكانت التوترات بين الممثلين السياسيين لصرب كوسوفو موضوع خلاف علني بين فرعي الحركة الاشتراكية والحزب التقدمي الصربي في القائمة الصربية للمبادرة المدنية وفرع الحركة الاشتراكية الذي يهدد باتباع خط سياسي مستقل، بما في ذلك استئناف مشاركته في الأنشطة الحكومية. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الممثلون السياسيون لصرب كوسوفو مع رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش في بلغراد، وأكدوا عقب ذلك وحدة الصف في القائمة الصربية للمبادرة المدنية، بما في ذلك استمرار مقاطعة الأنشطة الرسمية في مؤسسات كوسوفو.

١١ - ولا تزال ظواهر التطرف العنيف والتزعة إلى التطرف والإرهاب تشكل خطراً يهدد الأمن في كوسوفو وفي المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت السلطات ١٩ شخصا يشتبه في أنهم خططوا لهجمات إرهابية في كوسوفو وفي المنطقة، بتوجيه من جماعات في كوسوفو تقاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية. وتمت مصادرة مجموعة من الأسلحة والمتفجرات أثناء عمليات الاعتقال. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت محكمة الاستئناف إدانة تسعة أئمة أتهموا بتجنيد ٧٠ شخصا لدعم تنظيم الدولة الإسلامية في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وتراوحت الأحكام الصادرة في حقهم بين ٤ سنوات و ١٨ سنة. وفي كانون الأول/ديسمبر، ألقت السلطات البلجيكية القبض على شخصين من كوسوفو للاشتباه في مشاركتهم في أنشطة إرهابية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية.

١٢ - ولا تزال الهجرة المختلطة تمثل تحدياً في جميع أنحاء المنطقة. فقد أدى الإغلاق الفعلي لطريق البلقان المارة عبر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وكرواتيا، الذي أعلنه القادة الأوروبيون في مطلع آذار/مارس، إلى تقطع السبل بعدد كبير من الأشخاص المهاجرين الذين باتوا عالقين في صربيا. وفي المقابل، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عدد الأشخاص العابرين من كوسوفو. وفي المجموع، تم اعتراض ٣٠٧ أشخاص في كوسوفو خلال عام ٢٠١٦، منهم ٧٦ شخصا وصلوا إلى كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر. ويتبين من تحليل الاتجاه أن معظم المهاجرين دخلوا إلى كوسوفو من ألبانيا بقصد مواصلة الرحلة إلى مناطق أخرى. وتمت معاملة ملتمسي اللجوء وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بالتسجيل والفحص الطبي وتوفير السكن. وحتى الآن، كانت قدرات التجهيز كافية لتلبية الاحتياجات.

١٣ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد برلمان كوسوفو قانون ميزانية عام ٢٠١٧ التي تربو على بليون يورو. وقد زادت الميزانية بأكثر من ١٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٦. ومرد ذلك إلى زيادة حادة في النفقات الرأسمالية التي ناهزت ٧٥٠ مليون يورو. ومن

غير المرجح أن تنفذ ميزانية النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٦ بالكامل، إذ إن الإنفاق حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بلغ حوالي ٦٠ في المائة من المبلغ المخصص. وتشمل ميزانية عام ٢٠١٧ مخصصات قدرها ٥٠ مليون يورو لتنظيم المعاشات التقاعدية لقدامى المحاربين ومعوقى الحرب.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - بحضور شرطة كوسوفو، أُزيل طوعا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر آخر حاجز متبق للمواطنين من محلة البوشناق المختلطة عرقيا في شمال ميتروفيتسا. وفي اليوم نفسه، أُزيل حاجز خرساني يحمل لوحة كتب عليها "ساحة آدم يشاري" من نفس المحلة.

١٥ - ويجري فتح مكاتب السجل المدني، المزودة بموظفين سابقين من وزارة الداخلية الصربية باتوا مدججين الآن في نظام كوسوفو، في جميع البلديات الشمالية الأربع. وبمجرد التشغيل الكامل لهذه المكاتب، يتوقع أن تصدر وثائق عامة، مثل وثائق الهوية الشخصية.

١٦ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، انفجرت قنبلة يدوية في مكتب حكومة كوسوفو الجديد في شمال ميتروفيتسا، الأمر الذي تسبب في إلحاق أضرار مادية بالمباني. وجاء هذا الحادث بعد حادث آخر وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إذ تم العثور على قنبلة يدوية غير منفجرة بالقرب من المبنى نفسه، عقب زيارة مفاجئة من وزيرة كوسوفو المسؤولة عن الحوار التقني بين بلغراد وبريشتينا، إديتا طاهري.

رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، وتحديدًا في مجالات إدماج الجهاز القضائي، وحرية الحركة، والاتصالات.

١٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت بلغراد وبريشتينا على الخطوات النهائية في تنفيذ الاتفاق المتعلق بإدماج الجهاز القضائي. فقد تم الاتفاق على أن القرارات التي صدرت سابقا عن محاكم كانت صربيا تديرها في كوسوفو سوف يعترف بها ما لم تصدر غيايبا، وعلى أن شعبة شمال ميتروفيتسا في محكمة الاستئناف ستكون لها ولاية على جميع البلديات العشر التي أغلب سكانها من صرب كوسوفو. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تم التوصل إلى اتفاق آخر بشأن الاتصالات. فبناء على طلب مقدم من النمسا، أكد الاتحاد الدولي للاتصالات تخصيص رمز الاتصال الهاتفي +٣٨٣ لكوسوفو. وأكد هذا الترتيب أيضا نقل

ممتلكات وأصول شركة تيليكوم صربيا المملوكة للدولة الصربية إلى الشركة الفرعية إم تي إس المنشأة حديثاً والمسجلة في بريشتينا، دون دفع أي رسوم جمركية أو أي ضرائب أو رسوم أخرى. وسوف ينجز هذا النقل للأصول وسوف يسجل في نظام السجل العقاري في كوسوفو. وسوف تشغل شركة إم تي إس خدمات الهاتف الثابت بترخيص كامل في كوسوفو وسوف تحصل على ترخيص مؤقت لخدمات الهاتف المحمول.

١٩ - ولم يجرز تقدم واضح بصدد إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، التي هي أحد الجوانب الرئيسية من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، استمر التأخير في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحرية حركة المركبات، بما في ذلك الحكم المتعلق بالتغطية المتبادلة للشارات على لوحات المركبات، الذي تقرر في البداية أن يدخل حيز النفاذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجدر بالإشارة أنه لم تعقد اجتماعات رفيعة المستوى في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

خامسا - العودة والمصالحة والعلاقات بين الطوائف والتراث الثقافي

٢٠ - في عام ٢٠١٦، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٨٢ حالة عودة طوعية إلى كوسوفو لأفراد طوائف لا تشكل أغلبية. وظل مجموع عدد العائدين طوعاً منذ عام ٢٠٠٠ في حدود ٢٨٦ ٢٧. وتشير تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن مجموع عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو بلغ ١٦ ٥٥٧ شخصا في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان من بينهم ٤٢٣ شخصا يعيشون في ٢٩ مأوى جماعيا. وساعدت المفوضية ٤٨٠ فرداً في الحصول على وثائق مدنية في عام ٢٠١٦.

٢١ - وفي محاولة مؤسفة لعرقلة عمليات العودة، عمد المجلس البلدي في سوهاريك/سوبا ريكا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، إلى إصدار إعلان "جعل عودة صرب كوسوفو المشردين داخليا إلى قرية موشتيشتي موقفا على حل مسألة الأشخاص المفقودين، وصدور اعتذار من صربيا ومن أفراد طائفة صرب كوسوفو المحليين عن الجرائم التي ارتكبت خلال التراع في عام ١٩٩٩". وفي حادث منفصل، قامت شرطة كوسوفو، في ١ كانون الأول/ديسمبر، بإجلاء ١٠ مشردين من صربيا والجبل الأسود كانوا يشاركون في "زيارة معاينة" يسرها بلدية ديتشان/ديتشان، بعد أن اضطرب سير الأمور نتيجة أعمال عدوانية قام بها محتجون، بمن فيهم موظفون من البلدية. ويجدر بالإشارة أن شرطة كوسوفو تحققت قبل ذلك من أن جميع المشاركين في الزيارة ليست لديهم سجلات جنائية أو رسوم غير مسددة. ومن

المسائل الرئيسية في كلتا الحالتين مسألة الأشخاص المفقودين التي تبقى دون حل ومسألة وضع اليد على ممتلكات تعود إلى أشخاص مشردين، إلى جانب التلاعب بالعواطف في الطائفة المستقبلية. وأبلغت شرطة كوسوفو عن حالات من الاعتداء الجسدي الخطير في ميتروفيتسا وفيتي/فيتينا، وعن عدد من الحالات التي تم فيها إلحاق أضرار مادية بمنزل العائدين. وتقع المسؤولية الرئيسية عن دعم سيادة القانون وضمان حق العودة على عاتق سلطات كوسوفو، التي يجب عليها أن تضمن ألا يقيم ما حدث سابقاً لعرقلة ممنهجة لعمليات العودة. وفي كلتا حالتي سوهاريك/سوفاريكا وديتشان/ديتشان، كان غياب رد فعل من المؤسسات العامة محيياً للآمال.

٢٢ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بمناسبة يوم استقلال ألبانيا، الذي يحتفل به في كوسوفو باعتباره يوم العلم الألباني، تعرضت القنصلية التركية في بريزرين لأضرار طفيفة بعد هجوم بقنابل مولوتوف. وادعى الأشخاص الخمسة، الذين ألقى القبض عليهم في إطار هذا الاعتداء، أن ما دفعهم إلى ذلك هو الإساءة الناجمة عن إظهار علم تركي في يوم العلم الألباني، وذكروا أنهم لم يكونوا يعلمون أن المبنى هو مبنى القنصلية التركية.

٢٣ - وواصلت البعثة رصد التطورات المتصلة بتعزيز وحماية التراث الديني والثقافي. ومن المسائل المثيرة للقلق استمرار سلطات كوسوفو في رفض طلب للحصول على ترخيص لإعادة بناء الكنيسة الأرثوذكسية الصربية للقديس نيكولاس، الواقعة داخل مجمع دير كبار الملائكة المقدسين في بريزرين. وفي سياق منفصل، غير أفراد مجهولون أقفال كنيسة المسيح المخلص التي لم تنته فيها الأعمال في بريشتينا، ما حال دون دخول المسؤولين الكنسيين إليها. وفي حادث آخر وقع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أضرم مجهولون النار بالنصب التذكاري لغازيمستان، شمال بريشتينا، ما أدى إلى إتلاف الباب الرئيسي والأقمشة التي كانت تغطي تابوتين. كما أن كنيسة القديس نيكولاس في بريشتينا اشتكت من أن وكالة مكافحة الفساد في كوسوفو، التي تستأجر مباني مكاتب من الكنيسة، لم تدفع الإيجار منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ولم ترد على أي من الطلبات الموجهة إليها للدفع.

٢٤ - وسجلت بعض التطورات الإيجابية، كان أبرزها تجديد ثلاثة مواقع ثقافية في بلدية كامينيتشي/كامينيتشا في إطار مشروع "بناء الثقة من خلال حماية التراث الثقافي في كوسوفو" الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٢٥ - ظل عدد حالات الأشخاص المفقودين الذين لم يتم العثور عليهم ثابتا في ١ ٦٦٠ حالة. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع الرئيس تقي، هو ورئيس لجنة حكومة كوسوفو المعنية بالأشخاص المفقودين، مع ممثلي أسر المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ نهاية النزاع في عام ١٩٩٩ التي تجتمع فيها أسر المفقودين من الطائفتين بحضور مؤسسات كوسوفو لمناقشة سبل إيجاد حل للمسألة. وعقب الاجتماع، سمّت أسر صرب كوسوفو ممثلين للانضمام إلى اللجنة.

٢٦ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى مؤقتاً تعليق أعمال حفر موقع مقبرة جماعية مشتبها بها في شمال ميتروفيتسا نظرا لما تنطوي عليه من شواغل أمنية تتعلق بالموظفين. وفي تطور منفصل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلو رابطات أسر ألبان كوسوفو خارج مبنى برلمان كوسوفو، لتوجيه انتباه القيادة السياسية إلى مسألة الأشخاص المفقودين. وبعد أن رفض القادة السياسيون في كوسوفو الانضمام إلى التجمع، اقتحم ممثلو الأسر مبنى البرلمان. وهذا الوضع عندما اجتمع رئيس برلمان كوسوفو، قدرى فيسيلي، مع الممثلين للاستماع إلى تظلماتهم وشواغلهم.

٢٧ - ودخل اتفاق الدولة المضيفة المبرم بين هولندا وكوسوفو، والذي يوفر الأساس القانوني لدوائر كوسوفو المتخصصة لتسيير الإجراءات في هولندا بخصوص الجرائم المدعى أنهما ارتكبت في كوسوفو بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عين رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو رسميا إيكاترينا تريندافيولفا لتكون أول رئيسة للدوائر المتخصصة لفترة مدتها أربع سنوات.

٢٨ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم مكتب الادعاء الخاص التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لائحة اتهام بارتكاب جرائم حرب ضد زعيم حزب المبادرة من أجل كوسوفو المعارض، فاتمير ليماي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت محكمة الاستئناف في بريشتينا حكميها في قضيتين منفصلتين من قضايا جرائم الحرب المعروفتين بقضيتي "درينيتسا الأولى" و "درينيتسا الثانية". وقررت محكمة الاستئناف تخفيف عقوبة الرئيس السابق لبلدية سكندراي/سربيتسا والقائد السابق لجيش تحرير كوسوفو سامي لوشتاكو من السجن لمدة ١٢ سنة إلى السجن لمدة ٧ سنوات. وحكم على القائد العام السابق لجيش تحرير كوسوفو سليمان سليمي بالسجن لمدة ١٠ سنوات، بينما حكم على مدعى عليه ثالث، هو جهير ديمكو، بالسجن لمدة ٧ سنوات. وأيدت محكمة الاستئناف

الحكم الصادر عن محكمة ميتروفيتسا الابتدائية في حق المدعى عليهم الآخرين في القضيتين المذكورتين.

٢٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء عدد من التحقيقات والملاحقات القضائية لموظفين متهمين بإساءة استخدام منصبهم أو سلطتهم. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب الادعاء الخاص التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لائحة اتهام ضد ٢٤ شخصا، من بينهم الرئيس السابق لبلدية سكندراي/سرييتسا، سامي لوشتاكو ومسؤولون كبار في وزارة العدل، وموظفون في دائرة إصلاحات كوسوفو وموظفون طبيون في العيادة المركزية في بريشتينا. وتشير لائحة الاتهام إلى أن المشتبه فيهم عاملوا معاملة تفضيلية عددا من المدعى عليهم أثناء الاحتجاز للمحاكمة في إطار قضية "درينيتسا" وزوروا التشخيصات الطبية بغية تمكين المدعى عليهم من أن يحتجزوا في أحد المستشفيات، ما مكّنهم من الفرار. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر في فوشتري/فوشيترن، وبعد تحقيقات دامت أربعة أشهر، اتهم ٥٩ ضابطا من ضباط شرطة كوسوفو بالفساد وإساءة استعمال السلطة. وأودع ٢٠ منهم في الحبس الاحتياطي لمدة ٣٠ يوما بينما وضع ١٦ آخرون قيد الإقامة الجبرية. وما زال التحقيق جاريا مع الموظفين المتبقين البالغ عددهم ٢٣ موظفا.

٣٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على ٧ أشخاص بتهمة تهريب المهاجرين أثناء عملية قامت بها شرطة كوسوفو بدعم من مكتب الشرطة الأوروبي. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على ١٠ أشخاص في عملية لمكافحة التهريب قامت بها شرطة كوسوفو في بلديات بريشتينا، وغيلان/غنييلان، وفيريزاي/أوروسيفاتش وبريزرين. وأعربت بعثة الاتحاد الأوروبي عن خيبة أملها إزاء قرار المحكمة العليا لكوسوفو الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ والقاضي بإعادة محاكمة ثلاثة رجال أدينوا بصلووعهم في الاتجار بالأعضاء في قضية "ميديكوس" في عام ٢٠١٣. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أيدت محكمة الاستئناف أحكام الإدانة الأصلية.

سابعاً - الشراكات والتعاون

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص تفاعله البناء مع القيادة السياسية في بريشتينا وفي بلغراد.

٣٢ - واستمرت البعثة في تيسير الاتصال بين سلطات كوسوفو والإنتربول للقيام بمهام إنفاذ القانون الدولية الهامة. وهذه الوظيفة تتوقف على تعاون سلطات كوسوفو ومدى امتثالها للقواعد والإجراءات التشغيلية للإنتربول. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد

إجراءات جديدة من جانب وزارة العدل وشرطة كوسوفو، مما قد يؤثر سلباً على هذا التعاون. وواصلت البعثة العمل مع سلطات كوسوفو والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، لمعالجة هذه المسألة.

٣٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. وجُهِز ما مجموعه ٥٤١ وثيقة في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، منها ١٢٠ وثيقة من وثائق الحالة المدنية، و ٣٢٨ وثيقة من وثائق المعاشات التقاعدية، و ٨٠ وثيقة من وثائق المواظبة على الدراسة، و ١٣ شهادة من شهادات إتمام الدراسة الثانوية.

٣٤ - وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، نظمت البعثة مناسبة تحت شعار "دافع عن حقوق أحد ما اليوم" في ٧ كانون الأول/ديسمبر، في إطار الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان. وتواصل ممثلي الخاص، وقادة المنظمات الشريكة، مع المشاركين في المناسبة، وأبرزوا قوة وأهمية رسائلهم في الكفاح من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

ثامنا - ملاحظات

٣٥ - من المؤسف أن التزام كل من بلغراد وبريشتينا بتعزيز الحوار يبدو آخذاً في التضاؤل، وهو ما يرجع جزئياً إلى الاهتمام في الشواغل السياسية المحلية. ففقدان الزخم قد يجعل عملية التطبيع، التي تصب في مصلحة الطرفين، تتعطل وقد يجعلها تتقهقر.

٣٦ - ويقلقني ما شهدته العلاقات بين بريشتينا وبلغراد من تزايد في التوتر وتصاعد في تبادل الاتهامات خلال الربع الأخير، خصوصاً وأن هذا يأتي في وقت اشتدت فيه التوترات الإثنية وتصاعدت حدة الخطاب السياسي في المنطقة ككل. وأدعو القادة من كلا الجانبين إلى التحلي بقدر أكبر من الحصافة وضبط النفس في مواقفهم العلنية، لتجنب العبارات التحريضية، وأن يعززوا مواقفهم بالوسائل السلمية دون غيرها وعبر الحوار المسؤول. وعلى وجه الخصوص، أسهم في تدهور العلاقات بين بلغراد وبريشتينا الميل إلى تضخيم مسائل صغرى لتتحول إلى منازعات تبلغ أشدها بهدف اكتساب ميزة تكتيكية أو تحقيق مكاسب محدودة.

٣٧ - وأرى في بعض القادة مثالا على الالتزام الصادق والشجاعة والرؤية التي تستشرف مستقبلاً أفضل، وتحرراً من النهج الصفري الحصيلية الذي يقوض المصالح الحقيقية للناس الذين

يخدمونهم. وألاحظ أمثلة إيجابية على القيادة على جميع مستويات الحكم، وآمل أن تتضاعف، وأن تصبح أكثر شيوعاً خلال السنة المقبلة.

٣٨ - وأدعو كلا الطرفين إلى الوفاء بمقتضيات الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل في عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بحسن نية ودون تأخير لا مبرر له. وأذكر القادة بأنه لا يوجد أي تقدم غير قابل للارتداد، وأنه ما لم تتحرك العمليات إلى الأمام أو تسفر عن التحسينات الملموسة التي ينتظرها الناس حقاً، فمن الممكن أن تتقهقر، وهو ما يمكن أن يكون خطيراً.

٣٩ - ولئن كان ينبغي دائماً احترام العواطف التي تسود في مرحلة ما بعد النزاع ويجب كفالة وجود محافل فعالة للتعامل مع الخسائر والمظالم المرتبطة بالنزاع، فإن العودة الآمنة والكرامة هي حق أساسي لا يجوز المساس به. وما زالت الأمم المتحدة مستعدة لدعم عمليات العودة والمصالحة وحل المسائل الصعبة التي خلفها النزاع في كوسوفو.

٤٠ - ولا بد أن تمثل مؤسسات كوسوفو لمتطلبات الإنترنت التشغيلية وأن تجدد بالتالي تعاونها الكامل مع البعثة ومكتبها للاتصال بالإنترنت، من أجل ضمان المشاركة الفعالة في جهود إنفاذ القانون الدولي. فالامثال للقواعد والإجراءات التشغيلية للإنترنت يكتسي أهمية قصوى في إقامة العدل.

٤١ - ولا تزال البعثة تواصل التحول نحو تنفيذ ولايتها وفقاً لنهج أكثر تركيزاً، لكي تؤثر إيجاباً في الوضع الحرج في كوسوفو، لا سيما من خلال المساعي الحميدة والتيسير ودعم المجتمعات المحلية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً أهمية ضمان تزويد البعثة بالموارد الملائمة لكي تتصدي للتحديات الحالية والناشئة، بما فيها هشاشة المصالحة وتنامي تهديد التطرف العنيف. والبعثة، بتشكيلها الحالي، مؤهلة جداً للاستجابة للتحديات في الميدان. وسأستمر في كفالة استغلال هذه الموارد بأفضل الطرق وأكثرها فعالية.

٤٢ - وأشعر بالتفاؤل تجاه تواصل الطرفين بشكل بنّاء ومستمر مع ممثلي الخاص، ظاهر تانين. وتظل مساعيه الحميدة تحت تصرفهما، للمساعدة في الحل السلمي للمنازعات وحالات سوء التفاهم.

٤٣ - وأود ختاماً أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على دعمهم للبعثة وتعاونهم معها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة
الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة
القانون في كوسوفو في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

١ - موجز

صدر عدد من الأحكام التي تتعلق بجرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد وغيرها من الجرائم الخطيرة. فقد أصدرت محكمة الاستئناف أحكامها في قضيتي "درينيتسا الأولى" و "درينيتسا الثانية" المتعلقة بجرائم الحرب، فعدلت الأحكام الابتدائية الصادرة بحق بعض المتهمين وأيدت الأحكام الصادرة بحق متهمين آخرين. كما أصدرت محكمة الاستئناف حكما بحق سبعة من المدعى عليهم في قضية تتعلق بوزارة الصحة وقضت فيه بإعادة القضية إلى محكمة بريشتينا الابتدائية لإعادة المحاكمة. وحكمت محكمة بريزيرين الابتدائية على ستة من المدعى عليهم بتهمة الغش والتصديق على محتوى مزيف ووضع اليد على الملك العقاري، في قضية تتعلق بالاستيلاء غير القانوني على ملك عقاري في حي تاريخي في بريشتينا. وأدانت محكمة فيريزاي/أوروسيفاتش الابتدائية ضابطا سابقا في شرطة كوسوفو بتهمة إساءة استغلال المنصب الرسمي، وقبول الرشاوى، والمتاجرة بالنفوذ، وتقديم المساعدة إلى جناة وعدم الإبلاغ عن جرائم جنائية. ورفع مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو في محكمة بريشتينا الابتدائية دعوى لإنهاء التحقيق في ادعاءات الفساد داخل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عدة لوائح اتهام، بما في ذلك في قضية "الفرار من المستشفى" وكذلك في القضية المتعلقة باختلاس أملاك عامة (قضية "عظيم سيلا وآخرون").

وبعد إدماج المجموعة الأولى من الموظفين الإداريين الذين كانوا يعملون سابقا في وزارة الداخلية الصربية والذي يبلغ عددهم ٣٢ موظفا، فتحت مكاتب السجل المدني في كوسوفو أبوابها وبدأت رسميا في تقديم الخدمات لقاطني البلديات الشمالية الأربع.

وعقب وفاة أستريت دهارري، الناشط في حركة تقرير المصير، أثناء احتجازه، رصدت بعثة الاتحاد الأوروبي التحقيق الذي أجرته دائرة إصلاحات كوسوفو وبدأت برنامجا للتدريب الطبي الأساسي لموظفي السجن المشدد الحراسة ومركز الاحتجاز في بريشتينا. وسيجري أيضا تقديم هذا التدريب لموظفي المرافق الأخرى في دائرة إصلاحات كوسوفو.

كما قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي تدريبا على التفاوض، تضمن إدارة الحوادث الحرجة، للمديرين في دائرة إصلاحات كوسوفو من أجل تعزيز تقنياتهم وقدراتهم في هذا المجال.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون من أجل تقييم التقدم المحرز في مجال سيادة القانون وأصدر تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد وقع الميثاق الجديد الذي يعكس المسؤوليات المتزايدة التي تتحملها مؤسسات كوسوفو بين بعثة الاتحاد الأوروبي، ووزارة العدل في كوسوفو ومجلس القضاء في كوسوفو ومجلس الادعاء العام في كوسوفو، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/مكتب الاتحاد الأوروبي.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في تشرين الأول/أكتوبر، بدأ فريق مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي جلسات الاستئناف في القضية التي انتهت فيها محكمة ميتروفيتسا الابتدائية إلى إدانة إيفانوفيتش بارتكاب جريمة حرب ضد السكان المدنيين وحكمت عليه بالسجن لمدة تسع سنوات (قضية "أوليفر إيفانوفيتش وآخرون").

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نطق فريق مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي بالحكم في استئناف الدفاع والادعاء العام للحكم الصادر في قضية "درينيتسا الثانية". وحفظت محكمة الاستئناف عقوبة الحبس الموقعة على أحد المتهمين من ثماني إلى سبع سنوات، وعلى متهم ثان من سبع سنوات إلى ست سنوات ونصف السنة، وعلى متهمين آخرين من سبع إلى ست سنوات. وأيدت عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات الموقعة على ستة متهمين آخرين.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قبلت وزارة العدل للجبل الأسود طلب مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو بأن يُسَلَّم إلى كوسوفو مواطن مطلوب على ذمة جرائم حرب ارتكبت هناك ضد السكان المدنيين بموجب القانون الجنائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. واحتُجز هذا الشخص على ذمة التحقيق لمدة تنتهي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بتّ فريق مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في استئناف الدفاع للحكم الصادر من محكمة ميتروفيتسا الابتدائية في قضية

”درينيتسا الأولى“. وعدلت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق أحد المتهمين بتخفيض عقوبة الحبس الموقعة عليه من ١٢ سنة إلى ٧ سنوات. وحُكِمَ على متهم آخر بالحبس لمدة خمس سنوات، وبرئ متهم واحد وأيدت باقي الأحكام.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، استلمت كوسوفو من البوسنة والهرسك مشتبهات في قضية تتعلق بجرائم حرب ارتكبت بحق السكان المدنيين في فوشي كوسوفي/كوسوفو بولييه خلال شهر آذار/مارس ١٩٩٩. وقد استلمته بناء على مذكرة دولية لتسليم مطلوبين صدرت باسم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. واحتُجز المتهم على ذمة التحقيق.

الجريمة المنظمة والفساد

في تشرين الأول/أكتوبر، أصدر فريق بمحكمة فيريزاي/أوروسيفاتش الابتدائية، مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً بإدانة ضابط سابق بشرطة كوسوفو بتهمة إساءة استغلال المنصب الرسمي، وقبول الرشاوى، والمتاجرة بالنفوذ، وتقديم المساعدة إلى جناة وعدم الإبلاغ عن جرائم جنائية. وحُكِمَ على المدعى عليه بالحبس لمدد مجموعها سبع سنوات مع منعه من تولي أي منصب رسمي لمدة خمس سنوات من تاريخ إطلاق سراحه.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر فريق بمحكمة بريزرين الابتدائية، مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكمه في قضية جنائية تضم تسعة متهمين وتعلق بالاستيلاء غير القانوني على ملك عقاري في حي تاريخي في بريشتينا وإقامة مبنى حديث عليه دون ترخيص بناء. وأدان الفريق ستة من المدعى عليهم بتهمة الغش والتصديق على محتوى مزيف ووضع اليد على ملك عقاري، وحكم على اثنين منهم بالحبس لمدد يصل مجموعها إلى سنتين وعلى الأربعة الآخرين بالحبس سنة وعشرة أشهر. وأوقف تنفيذ أحكام الحبس لمدة سنتين. وأسقط الفريق التهم التي تتعلق بإصدار قرارات قضائية غير قانونية وإساءة استخدام السلطة الرسمية والغش والتي كانت موجهة إلى ثلاثة آخرين من المدعى عليهم، لانقضاء المدة القانونية التي يجوز خلالها توجيه هذه التهم. وبرئ جميع المتهمين من التهم المتعلقة بالجريمة المنظمة.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم مدع تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو قرار اتهام في قضية ”عظيم سيلا وآخرون“. وفي قرار الاتهام الأول، وُجِهت إلى ٢٢ من المدعى عليهم ٤٦ تهمة تتعلق بجرائم جنائية، منها الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وقبول الرشاوى، والغش في ظروف مشددة للعقوبة، والغش أثناء ممارسة

المهام الرسمية، وإصدار قرارات قضائية غير قانونية، واستغلال المنصب الرسمي، والتصديق على محتوى مزيف، والتهرب الضريبي. وفي قرار الاتهام الثاني، وُجّهت إلى ١٧ من المدعى عليهم تهم تتعلق بغسل الأموال.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رفع مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو إلى محكمة بريشتينا الابتدائية قراراً يقضي بإنهاء التحقيق في ادعاءات الفساد داخل بعثة الاتحاد الأوروبي (قضية "هيرميس"). وأسقطت تهمة قبول رشاوى الموجهة إلى أحد المتهمين وتهمة تقديم رشاوى الموجهة إلى ثلاثة آخرين من المدعى عليهم. فقد أثبتت مواد الإثبات أن القاضي السابق التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، فرانسيسكو فلوريت، لم يطلب أو يقبل أي شكل من أشكال الرشوة، ولم يقبل أي وعد بإعطائه رشوة. وأثبتت الأدلة أيضاً أن المتهمين الثلاثة الآخرين لم يرتكبوا جريمة إعطاء رشاوى.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم أحد المدعين العامين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام في قضية تتعلق بتهم من بينها إساءة استخدام المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية، وتسهيل فرار أشخاص محرومين من الحرية، واستعمال التهيب أثناء الإجراءات الجنائية، والمشاركة في جماعة إجرامية منظمة أو تنظيمها (قضية "الفرار من المستشفى") بحق ٢٤ مدعى عليهم، منهم ثلاثة سبقت إدانتهم بتهم تتعلق بجرائم حرب و ١١ عضواً في دائرة إصلاحات كوسوفو.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم أحد المدعين العامين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام بحق مدعى عليه بتهمة قيامه بغسل الأموال. ويرتبط قرار الاتهام بقرار الاتهام الذي أُودع في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ بحق ٢٣ من المدعى عليهم في قضية "الأرض ٤" التي تتعلق بالاستحواذ على ٣٦,٤٥ هكتاراً من الأراضي الجماعية من خلال قرار قضائي غير قانوني.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر فريق المحكمة الاستئناف، مكون من قاضٍ محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً بحق سبعة متهمين في قضية تتعلق بوزارة الصحة. ووجهت إليهم تهم تتعلق بإساءة استخدام المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية، وإساءة المعاملة أثناء ممارسة المهام الرسمية، وقبول الرشاوى، والتهرب الضريبي، وعرقلة جمع الأدلة. وقبل الفريق جزئياً مذكرة الاستئناف التي أودعها مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، فأبطل حكم المحكمة الابتدائية الصادر بشأن تهم معينة وأعاد القضية إلى محكمة بريشتينا الابتدائية لإعادة المحاكمة.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر فريق المحكمة العليا، مكون من قاضيين محليين وقاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكمه بإبطال الأحكام التي سبق أن أصدرتها محكمة بريشتينا الابتدائية ومحكمة الاستئناف، حيث أدانت ثلاثة من المدعى عليهم بتهمة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة في قضية "ميديكوس" التي تتصل باستئصال الكلى في عيادة ميديكوس لزراعتها في عام ٢٠٠٨. وأعدت المحكمة العليا القضية إلى محكمة بريشتينا الابتدائية لإعادة المحاكمة استنادا إلى مخالفتين إجرائيتين. وقدم القاضي التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي رأيا مخالفا تحجج فيه بأنه لا يوجد أي سبب لإلغاء الأحكام الصادرة عن محكمة بريشتينا الابتدائية ومحكمة الاستئناف والأمر بإعادة المحاكمة.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في تشرين الأول/أكتوبر، قرر فريق بمحكمة الاستئناف، مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، أن يقبل جزئيا استئناف الدفاع لحكم محكمة ميتروفيتسا الابتدائية الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في قضية رفعت ضد متهم واحد تتعلق بالمهجوم على قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي بالقرب من زوبين بوتوك في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ورُفضت تهمة الإضرار بالملكات المنقولة بسبب تقادم الوقائع. وأدانت محكمة الاستئناف المدعى عليه بجرائم تعريض الأفراد للخطر، وعرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية في أداء واجباتهم الرسمية، ومهاجمة أشخاص ذوي صفة رسمية أثناء أداء واجباتهم الرسمية، وهي جرائم ارتكبت بتزامن وباستمرار. وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بالسجن لمدة سنة واحدة و ١٠ أشهر مع وقف التنفيذ لمدة ٤ سنوات.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر فريق مكون من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي بمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكمه بحق متهمين اثنين في الدعوى الجنائية المتصلة بالأحداث التي أدت إلى مقتل ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبيري في عام ٢٠١١. وأدين المتهمان بجريمة المشاركة في جماعة قامت بعرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية أثناء أداء واجباتهم الرسمية. وحُكم على أحد المتهمين بالسجن لمدة ١٨ شهرا مع وقف التنفيذ لمدة ٣ سنوات، في حين حُكم على المتهم الآخر بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ لمدة ٤ سنوات.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم أحد المدعين العامين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام بحق مشتبه فيه أتهم بالقتل في ظروف مشددة والشروع في القتل في ظروف مشددة في القضية المتعلقة بقتل ضحية والشروع في قتل ضابط في شرطة كوسوفو في سيبي كلوب في ظروف مشددة للعقوبة في بلدية بيه/بيتش في عام ٢٠١٠ (قضية "سيبي كلوب").

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر فريق المحكمة الاستئناف، مكون من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، حكماً في الدعوى الجنائية المرفوعة ضد شخص بتهمة انتهاكه سرية الإجراءات ومحاولته عرقلة جمع الأدلة أو الإجراءات الرسمية. وحكم الفريق بعدم إدانة المتهم وأكد قرار تبرئته الصادر عن محكمة ميتروفيتسا الابتدائية.

معهد الطب الشرعي

قام خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في معهد الطب الشرعي في كوسوفو بتسليم رفات سبعة أشخاص، وأجروا عملية لاستخراج رفات شخص واحد، وتعرفوا على رفات ستة أشخاص، منها رفات شخصين مفقودين. كما أجروا تقييمات لمواقع في غلوغوتس/غلوغوفاتس، وكاتسانيك/كاتشانيك، وليوسافيتش/ليوسافيتس وواصلوا التقييم في كيجيفاك في مجمع التعدين في رودنيتسا في صربيا، الذي عُلق العمل فيه في ٢ كانون الأول/ديسمبر لفترة الشتاء حتى ربيع عام ٢٠١٧. وواصل خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي العمل على تدارك التأخر في عمليات التشريح والفحوص السريرية. وجرى التحضير لبدء تدريب على الإنترنت في الأنثروبولوجيا الجنائية لاثنتين من الأطباء المحليين، وسيقدم التدريب ابتداءً من عام ٢٠١٧.

حقوق الملكية

تلقت الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة الممتلكات في كوسوفو ثلاثة طعون جديدة وبتت في ٢٢ طعناً، في حين ما زال ٣٤٢ طعناً بانتظار أن تبت فيها. وبتت الغرفة الخاصة بالمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة في ٢٩٦ قضية نظرت في الدرجة الابتدائية وأتمت ٦٧ قضية نظرت في درجة الاستئناف.

إدماج الجهاز القضائي

في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا بشأن الخطوات النهائية لتنفيذ الاتفاق في مجال العدالة، كان من المقرر أن يتم تماماً إدماج القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين في الجهاز القضائي في كوسوفو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

مهام الشرطة التنفيذية

في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي تدريباً لفائدة وحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي في شرطة كوسوفو بشأن التعاون الشرطي الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة. وركز التدريب على انخراط الوحدة في هذا المسعى، وسبل قيامها بدور جهة التنسيق لتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون في كوسوفو وتنفيذ نُهج تكامل مع مكتب الشرطة الأوروبي والإنتربول.

وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي حلقة عمل تدريبية بشأن التعاون الدولي الشرطي من أجل تعزيز أداء وحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي في شرطة كوسوفو ومن أجل توعية وحدات التحقيق المتخصصة لدى شرطة كوسوفو بكيفية الاستفادة من مختلف أدوات وقنوات التعاون الدولي في مجال الشرطة.

وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت بعثة الاتحاد الأوروبي في مناورات مشتركة أطلق عليها اسم مناورات "السيف الفضي ٢٠١٦ - النسخة الثانية"، وقد اهتمت بالأساليب والعمليات المتبعة في تخطيط وتنفيذ عمليات المحاكاة للاضطرابات المدنية وحالات الكوارث الطبيعية. وكان الهدف من هذه المناورات هو زيادة تعزيز قدرات التعاون والتنسيق لدى خدمات الأمن في كوسوفو.

٢-٢ التعزيز

مع إدماج المجموعة الأولى التي تتألف من ٣٢ من الموظفين الإداريين السابقين في وزارة الداخلية الصربية، افتتحت رسمياً مكاتب السجل المدني في كوسوفو استناداً إلى اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣، وبدأت هذه المكاتب في تقديم الخدمات إلى قاطني البلديات الشمالية الأربع.

وقد اجتمع مجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون في ٧ كانون الأول/ديسمبر لتقييم التقدم المحرز في مجال سيادة القانون، وأصدر تقريراً مرحلياً عن الميثاق يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهذا يمثل خطوة هامة لأنه يوفر فرصة للمستقبل. وجرى التوقيع على ميثاق جديد بين بعثة الاتحاد الأوروبي، ووزارة العدل في كوسوفو، ومجلس القضاء في كوسوفو، ومجلس الادعاء العام لكوسوفو، ومكتب الاتحاد الأوروبي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ويلقي هذه الاتفاق مزيداً من المسؤولية على كاهل مؤسسات كوسوفو.

وأشارت بعثة الاتحاد الأوروبي في تقييم لها إلى أن شعبة الوحدات المتخصصة لدى شرطة كوسوفو أبانت عن مستوى ممتاز في تدخلاتها بجميع أشكالها، وفقاً لمعايير الاتحاد

الأوروبي، سواء تعلق الأمر بتأمين كبار الشخصيات أو تنفيذ عمليات معقدة لمكافحة التجمهر والشغب أو تنفيذ عمليات اعتقال على مستوى عال أو تنفيذ عمليات لإبطال مفعول أجهزة متفجرة مرتجلة. وفيما يتعلق بوحدة التراث الديني والثقافي، فهي تعمل بمستوى مرض. فحين لا توجد مؤشرات على وجود تهديدات مباشرة ضد المواقع الدينية، لا تزال هناك حاجة دائمة إلى تأمين المواقع الدينية الحساسة. وقد قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي مشروعاً نهائياً بشأن مواقع تركيب دوائر تلفزيونية مغلقة في مواقع التراث الديني والثقافي، باعتبار ذلك جزءاً من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يرمي إلى دعم الاتحاد الأوروبي لبناء الثقة من خلال حماية التراث الثقافي.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، توفي أستريت ديهاري، وهو ناشط في حركة تقرير المصير، أثناء احتجازه. وكان محتجزاً منذ آب/أغسطس، بعد أن تم اعتقاله بشبهة ضلوعه في الإرهاب بدعوى قيامه بإطلاق عبوة ناسفة على مبنى برلمان كوسوفو. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس هيئة الادعاء العام في بريزرين تقرير الطب الشرعي وأكد أن ديهاري مات منتحراً، دون أي تدخل من قبل أطراف ثالثة. وكشفت مفتشية وزارة العدل إهمالا إجرائيا من جانب موظفي دائرة إصلاحات كوسوفو. وأجري تحقيق داخلي في دائرة إصلاحات كوسوفو. وكتدبير وقائي، أوقف عن العمل موظف واحد بدائرة إصلاحات كوسوفو ومشرفان فضلا عن المدير بالنيابة لمركز الاحتجاز في بريزرين. وقامت البعثة برصد دائرة إصلاحات كوسوفو منذ المرحلة الأولية للتحقيق وكذلك التفتيش الذي أجرته المفتشية.

وبدأت بعثة الاتحاد الأوروبي في توفير التدريب الطبي الأساسي لما عددهم ٥٤ موظفاً في السجن المشدد الحراسة ومركز الاحتجاز في بريشتينا، على أن يتسع هذا التدريب ليشمل سائر مرافق دائرة إصلاحات كوسوفو ويقدم للموظفين الذين هم على اتصال مباشر مع السجناء ومن يعملون بوصفهم أول المستجيبين في حالات الطوارئ. ونظم تدريب لفائدة المديرين في دائرة إصلاحات كوسوفو بشأن إدارة الحوادث الخطيرة بغرض تعزيز أساليب التفاوض للنجاح في التعامل مع حوادث من قبيل إبعاد الزنازين، وتسلق الأجسام العالية، والإضراب عن الطعام، والتهديد بالانتحار، وأخذ الرهائن، والمقاومة الجماعية، والمظاهرات وأعمال الشغب.

ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي حلقات عمل بشأن تحديد جرائم الكراهية وتسجيلها والتحقيق فيها وإمكانية محاكمة مرتكبيها، ونظمت حلقة عمل بشأن الاستخدام الفعال لقدرات الطب الشرعي المتصلة بالتحقيق في العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي حين أن حلقتي العمل كليهما كان لهما مناهج تركيز مواضيعي، فقد تناولت كلتاها مسائل تتعلق

بالتشغيل المشترك لمؤسسات كوسوفو المعنية من قبيل الشرطة، والادعاء العام، والمحاكم، والمجتمع المدني.

وواصلت البعثة أنشطتها لرصد الحالات التي يجري تسليمها إلى السلطات المحلية.

واعتمد مجلس القضاء في كوسوفو التعديلات المدخلة على اللوائح المتعلقة بإجراءات الاختيار والتعيين والتقييم والتعليق والفصل الخاصة برؤساء المحاكم والقضاة المشرفين. واتبع المجلس مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي بإجراء التقييم الأولي للمرشحين لتولي مناصب رؤساء المحاكم من خلال لجنة للتقييم، باستثناء أعضاء مجلس القضاء الذين يعملون قضاة في المحاكم المعنية. ودخلت بعثة الاتحاد الأوروبي في مناقشات منتظمة مع رئيس المجلس واللجنة الشارعة بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بمجلس القضاء في كوسوفو وتلك المتعلقة بالمسؤولية الانضباطية للقضاة والمدعين العامين، واعتمد المجلس قرار تنظيم نقل وانتداب القضاة، مع مراعاة تعليقات بعثة الاتحاد الأوروبي.

ونشرت شرطة كوسوفو تقييمها الثاني لتهديدات الجريمة الخطيرة والمنظمة. وترى بعثة الاتحاد الأوروبي أن هذا التقييم يشكل وثيقة أساسية يمكن الاعتماد عليها في الوقوف على اتجاهات الجريمة المنظمة الخطيرة في كوسوفو في الوقت الراهن وفي المستقبل. وجرى وضع استراتيجية الخفارة المجتمعية وخطة عمل شرطة كوسوفو للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ في صيغتهما النهائية، مع مشاركين من شرطة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الاتحاد الأوروبي، وأعضاء الطائفة الإسلامية. وفي حين تتزايد ثقة السكان بشرطة كوسوفو، فلا يزال هناك افتقار إلى التثقيف ونقص في المواد اللازمة لوضع الاستراتيجية موضع التطبيق.

الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي المتخصص

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، صدقت مملكة هولندا على الاتفاق المبرم بين هولندا وكوسوفو. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مما وفر الأساس القانوني لإجراء الأنشطة القضائية في هولندا.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبناء على توصية من فريق اختيار مستقل، عُينت القاضية إيكاترينا تريندافيلوفا رئيسة للدوائر المتخصصة من قبل رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي. وتولت الرئيسة مهامها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وواصل مكتب المدعي المتخصص دون توقف عمل فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي، واستمر في التواصل مع الأشخاص والأطراف المتضررة ومجموعات مناصرة الضحايا بغية جمع الأدلة والمعلومات المفيدة في التحقيق. وفي حين تلقى مكتب المدعي المتخصص مساعدة مُرضية من السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في بريشتينا وبلغراد وغيرهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المدعي المتخصص يتطلع إلى مزيد من المساعدة في مواجهة تسارع وتيرة وتزايد كثافة عمل المكتب.

وقد كثف المدعي المتخصص جهود التوعية التي تهدف إلى شرح دور ومسؤوليات مكتب المدعي المتخصص المنشأ حديثاً. وزار المدعي المتخصص بريشتينا وبلغراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال زيارة المدعي المتخصص، أكد من جديد التزامه بأن يُجري تحقيقاً مستقلاً ونزيهاً، مسترشداً بالقانون وحده، وبأن يصل إلى نتائج تكون شرعية ويرى المعنيون بها أنها شرعية.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة
في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)

العدد	البلد
١	النمسا
١	بلغاريا
١	إستونيا
٢ ^(١)	ألمانيا
١	هنغاريا
١	إيطاليا
١	الاتحاد الروسي
٨	المجموع

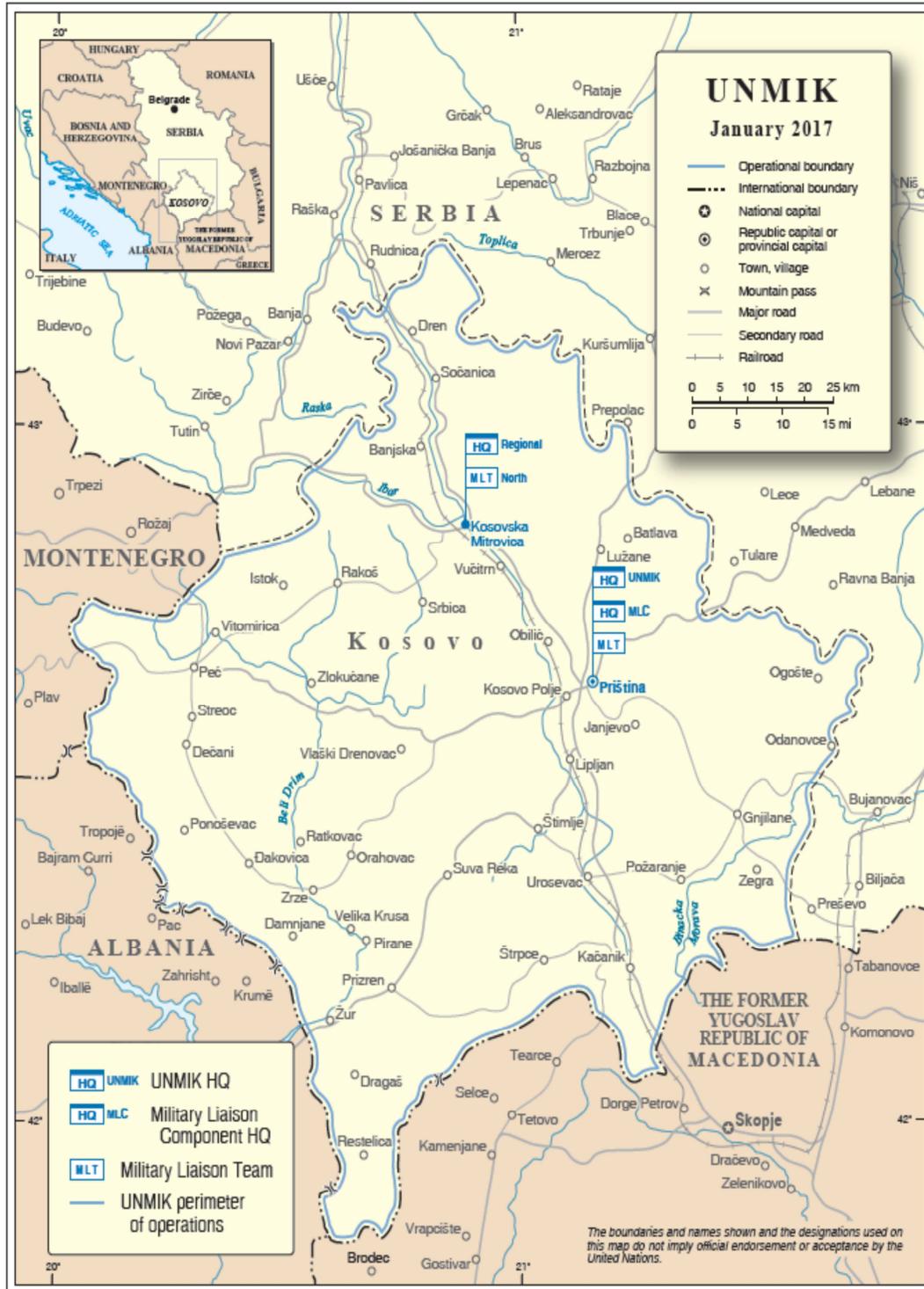
(أ) ضابط شرطة واحد في إطار عقد مع الأمم المتحدة.

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)

العدد	البلد
٢	تشيكيا
٢ ^(١)	بولندا
١	جمهورية مولدوفا
١	رومانيا
١	تركيا
٢	أوكرانيا
٩	المجموع

(أ) ضابط عسكري واحد في إطار عقد مع الأمم المتحدة.



Map No. 4188 Rev. 69 UNITED NATIONS
January 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)